"العفو الدولية": سلطات الانقلاب تعاقب الشهود في قضية مقتل "الصباغ"

الجمعة 3 أبريل 2015 12:04 م

اعتبرت منظمة العفو الدولية، أن إحالة سلطات الانقلاب لنحو 17 ناشطة في مجال حقوق المرأة للجنايات على خلفية مقتل الناشطة شيماء الصباغ محاولة للتغطية على الجرائم التي ترتكبها قوات أمن الانقلاب.

اتهمت المنظمة في بيانها اليوم الجمعة، سلطات الانقلاب بتوجيه اتهامات مبالغة من خرق قانون التظاهر إلى 17 ناشطة من بينهن عزة سليمان، التي تقدمت للشهادة في قضية مقتل شيماء الصباغ، التي لقيت مصرعها أثناء فض قوات الأمن مظاهرة في وسط القاهرة يناير الماضي.

وشدد البيان، على أن «توجيه اتهامات للشهود في القضية هو محاولة للتغطية على حادث آخر من الاستخدام المفرط والمميت للقوة من جانب قوات الأمن لسحق الاحتجاجات السلمية.

وقال سعيد بومدوحة، القائم بأعمال مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «يبدو أن قوات الأمن قررت معاقبة الشهود الذين تقدموا للإدلاء بشهادتهم التي تدينهم في قضية مقتل الصباغ»، داعيًا إلى إسقاط هذه التهم فورًا عن الناشطات، والانخراط في تحقيقات جادة لإدانة المسؤولين عن قتل «شيماء».

وأشار إلى أن قوات الأمن قتلت خارج إطار القانون المئات منذ ثورة 25 يناير، وتم إجراء تحقيقات معظمها فشلت في إدانة أي مسؤول، وفي قضية مقتل الصباغ أحيل للمحاكمة ثلاثة ضباط لكن لم يتم بعد القبض عليهم أو إعطاء موعد للمحاكمة، وهو ما يشير إلى انتهاء التحقيقات كما انتهت إليه الجرائم السابقة».

يمثل قيادات حزب التحالف الشعبى الاشتراكى، غدًا السبت، أمام محكمة الجنايات، بتهمة خرق قانون التظاهر، خلال المسيرة التي نظموها في ذكرى ثورة يناير الماضية، الأمر الذي انتهى باستشهاد شيماء الصباغ القيادية بالحزب.